14 أكتوبر
يومية - سياسية - عامة
الأحد 11 أبريل 2010 م - العدد (14786) السنة الثانية و الأربعون

أقر مراعاة النصوص التي تضمنتها رسالة الحكومة حول مواد مشروع قانون التوثيق

البرلمان يستكمل استعراض تقرير اللجنة الخاصة بتقصي الحقائق حول مشاكل الأراضي في محافظة الحديدة

صنعاء / سبأ :

استكمل مجلس النواب في جلسته أمس برئاسة رئيس المجلس يحيى علي الراعي استعراض تقرير اللجنة البرلمانية الخاصة بتقصي الحقائق حول مشاكل الأراضي بمحافظة الحديدة.

وتضمن التقرير نتائج اللقاءات التي أجرتها اللجنة مع الجهات المعنية بالمحافظة ، وجملة من الاستنتاجات والتوصيات بناءً على المعلومات والبيانات التي وقفت عليها اللجنة أثناء تقصيها للحقائق حول هذا الموضوع بينت من خلالها عدم تحديد أراضي الدولة بشكل دقيق واعتمادها فقط على أحكام قضائية قديمة مؤيدة من المحكمة العليا تحدد بعض مرافق الدولة ولم تحدد بقية الأراضي ، وكذلك خرائط لصور جوية من فترة السبعينات، وكذا عدم توفر الإمكانيات المادية اللازمة لفرع الهيئة العامة للأراضي والمساحة والتخطيط العمراني لمتابعة وضبط أراضي الدولة ووضع العلامات لتحديدها وحيازتها .

مجلس النواب في اجتماعه أمس

واشارت اللجنة إلى عدم وجود الكادر المناسب لأداء دوره على الوجه المطلوب وأن هناك اختلاطاً للملكية العامة بالملكية الخاصة وقصوراً في التشريعات العقابية في القوانين ذات العلاقة والمتعلقة بتجريم المزورين من البائعين والمشترين ومحرري العقود .

وأوضحت اللجنة في تقريرها أن من أسباب مشاكل الأراضي الأمناء الشرعيين الذين يكتبون محررات بالبيع دون أصول الملكية ما يعتبر تدليساً ويسبب مشاكل باعتبار ذلك يكتسب حجية إذا تم تسجيله في السجل العقاري وتعميده من أقسام التوثيق دون التحري عن صحة تلك المحررات .

وأفادت اللجنة أن شكوى المواطنين تبين أن بعض النيابات وأجهزة الضبط يشكو إليها المواطنون ولا يجدون إنصافا فيما تشكو النيابة من عجز الأجهزة المعنية عن تنفيذ بعض أوامرها..لافتة إلى أن بعض الناهبين للأراضي يتفقون على عمل تحكيم أو محاكمة صورية بينهم من أجل استخراج الأرض لأحدهم بالاتفاق وهم في الأصل لا يملكون شيئا من الأرض.

ونوهت اللجنة البرلمانية في تقريرها إلى أن حبس رجال الأمن عند حدوث صدامات أثناء تنفيذ التوجيهات بضبط المعتدين تؤدي إلى الإحباط ولذلك طالبت بعمل سند قانوني لحماية رجال الأمن أثناء أداء واجباتهم وفرض هيبة القانون والتفريق بين حقوق المتهمين ومسؤولية رجال الأمن في ضبطهم وكذا توفير كافة الإمكانيات اللازمة لتمكين الأجهزة الأمنية من القيام بواجباتها على الوجه الأمثل .

واقترحت اللجنة على المجلس توجيه الحكومة بعدد من التوصيات للتصدي والقضاء على ظاهرة الاعتداء على أملاك الدولة والمواطنين والحد من المنازعات العقابية وتأمينها لتوسيع البيئة الآمنة للاستثمار .

وسيناقش المجلس التقرير بما اشتمل عليه من بيانات وإحصائيات واستنتاجات واستخلاصات وتوصيات خلال جلساته القادمة .

إلى ذلك استعرض المجلس رسالة أعضاء مجلس النواب الممثلين لمحافظة الحديدة المتضمنة الموقف مما حدث في جلسة المجلس يوم الأربعاء الماضي من إساءة قام بها احد أعضاء المجلس تجاه زميل له .

وبعد مناقشة مسئولة من قبل نواب الشعب اقر المجلس بهذا الصدد تكليف هيئة رئاسة المجلس ورؤساء الكتل البرلمانية بالنظر في هذا الموضوع وحله بشكل موضوعي .

من جهة أخرى استمع المجلس إلى رسالة الحكومة بشأن المحضر الموقع بين وزارة العدل والهيئة العامة للأراضي والمساحة والتخطيط العمراني بخصوص إزالة التعارض بين ما تضمنه مشروع قانون التسجيل العقاري ومشروع قانون التوثيق الذي ينص على تعديل المادة (9) من مشروع القانون الفقرة الثانية ليصبح نصها :(عدم توثيق أي محرر في التصرفات العقارية إلا بعد التأكد من ملكية المتصرف للعقار وأن يكون مسجلاً في السجل العقاري وموافاة السجل العقاري بكشف مما يتم توثيقه وأن يتضمن المحرر نوع العقار ومساحته وحدوده وبيانات الوثيقة) .

وكذا تعديل المادة (17) في مشروع قانون التوثيق بحيث يصبح نصها :(عدم تحرير أي محرر في التصرفات العقارية إلا بعد التأكد من ملكية المتصرف للعقار المتصرف به وأن يكون مسجلاً في السجل العقاري وأن يشار في المحرر إلى أن لا يصح حجة على الغير إلا بعد تسجيله في السجل العقاري)، إلى جانب تعديل نص المادة (30) في مشروع قانون التوثيق لتصبح: (تكون للمحررات الموثقة من قبل الموثق حجية المحررات الرسمية مالم ينكرها الخصم أو يثبت تزويرها أو بطلانها بالطرق المقررة قانوناً، أما المحررات الناقلة للملكية العقارية والرهن العقاري فلا تكتسب هذه الحجية إلا بين طرفيها فقط، أما حجيتها أمام الكافة فلا تكون إلا بعد تسجيلها في السجل العقاري) .

وطالبت الحكومة المجلس بإجراء تلك التعديلات .

وقد اقر المجلس بهذا الصدد مراعاة تلك النصوص التي تضمنتها رسالة الحكومة أثناء مناقشة مواد مشروع قانون التوثيق .

وكان المجلس قد استهل جلسته باستعراض محضره السابق واقره وسيواصل أعماله صباح اليوم الأحد بمشيئة الله تعالى.

نتائج لقاءات تقرير اللجنة :

عدم تحديد أراضي الدولة بشكل دقيق واعتمادها على أحكام قضائية قديمة

اختلاط الملكية العامة بالملكية الخاصة وقصور التشريعات العقابية

غياب الكادر المناسب لأداء دوره على الوجه المطلوب

التقى وفد الصحافيين الأجانب بالقاهرة .. القربي:

اليمن واجه تحديات كبيرة منذ العام 90م وتغلب عليها

صنعاء / سبأ:

عرض وزير الخارجية الدكتور أبوبكر القربي ، خلال لقائه أمس في مبنى وزارة الخارجية وفد جمعية الصحفيين الأجانب في القاهرة ، العديد من القضايا والمستجدات على الساحة اليمنية على الصعد السياسية والاقتصادية والأمنية .

القربي خلال لقائه وفد جمعية الصحفيين الأجانب في القاهرة

وفد جمعية الصحفيين الأجانب في القاهرة

وفي اللقاء الذي نظمه المركز الإعلامي اليمني بالقاهرة بمشاركة عدد من الصحافيين العرب والأجانب استعرض الوزير القربي التحولات التنموية والديمقراطية التي شهدها اليمن منذ إعادة تحقيق وحدته وإعلان قيام الجمهورية اليمنية في 22 مايو 1990 والجهود التي بذلتها القيادة السياسية ممثلة بفخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية من أجل تطوير التجربة الديمقراطية والتعددية في اليمن بغية مواكبة الديمقراطيات الرائدة.. مبينا أن التجربة الديمقراطية اليمنية رغم حداثتها إلا أنها قطعت خطوات مهمة وخلقت "ثقافة ديمقراطية".

وأوضح القربي أن اليمن بدأ مرحلة جديدة من العمل السياسي والديمقراطي بعد انتخابات 1993 النيابية والتي كانت أول انتخابات ديمقراطية تنظم في اليمن بعد إعلان قيام دولة الوحدة وأثبتت توجه اليمن الصادق نحو الخيار الديمقراطي ..مشيرا إلى أن اليمن واجه بعد هذه التجربة تحديا كبيرا تمثل في فتنة محاولة الانفصال في العام 1994 لكن شعبنا اليمني بمختلف فئاته وقواه السياسية والوطنية تصدى لتلك الفتنة وتمكن من اخمادها وإحباط مخطط إعادة تجزئة اليمن وحافظ على منجز الوحدة العظيم .

وتحدث عن الجهود التي بذلتها القيادة السياسية من أجل تعزيز الاستقرار وتمتين علاقة اليمن بمحيطه الخليجي .. موضحا الخيارات التي انتهجها اليمن في حل مشكلاته الحدودية مع دول الجوار والتي وضعت حدا لسنوات طويلة من التوتر وساهمت في توجيه جهود الدولة نحو تحقيق التنمية الشاملة .

وتطرق وزير الخارجية إلى الجهود المبذولة على صعيد تعزيز مسيرة التنمية وإسهامات شركاء التنمية من الدول والمنظمات المانحة في دعم خطط وبرامج التنمية في اليمن.

ولفت إلى أن مؤتمر المانحين الذي عقد في العاصمة البريطانية لندن عام 2006 أفضى إلى تعهدات بأكثر من خمسة مليارات دولار من الدول والمنظمات المانحة لمساعدة اليمن من أجل النهوض بمستواه الاقتصادي والاجتماعي ودعم خططه التنموية الشاملة إلا أن تأخر الوفاء بتلك الالتزامات أثر سلبيا على خطط التنمية الشاملة, مبينا أن الحكومة أدركت مبكرا أن المشكلات الاقتصادية كانت السبب الأول في ظهور التطرف وخضوع الشباب للاستقطاب من قبل المتطرفين والعناصر الإرهابية لاسيما وأن 60 في المئة من سكان اليمن هم دون الـ 25 سنة.

وحول الدعم المأمول لجهود التنمية في اليمن , أوضح الدكتور القربي أن اليمن ما يزال بحاجة إلى دعم كبير من أجل تمويل خطط التنمية الشاملة التي من شأنها تعزيز حالة الاستقرار في البلد, مشيرا في هذا الصدد إلى أن عدد التجمعات السكانية في اليمن يصل إلى 150 الف تجمع سكاني في حين أن كثيراً من دول العالم لا يتجاوز عدد التجمعات السكانية فيها الأربعة آلاف تجمع سكاني وهو ما شكل أمام اليمن تحدياً كبيراً في جانب تقديم الخدمات والتواصل مع هذه التجمعات .

وفي شأن التحديات الاقتصادية والبدائل التي انتهجتها الحكومة لمواجهة آثار انخفاض أسعار النفط أكد القربي أن اليمن يواجه تحديات كبيرة في هذا الجانب وبخاصة بعد التدني الكبير في أسعار النفط .. لافتا إلى أن الحكومة اتجهت مؤخرا إلى تشجيع الاستثمار وجذب رؤوس الأموال العربية والأجنبية إلى اليمن فضلا عن اهتماما بتعزيز دور القطاع السياحي والاستفادة المثلى من المقومات الكبيرة التي يمتلكها هذا القطاع .

وقال" اليمن يؤمن بأهمية السياسة الخارجية التي تفتح الأبواب أمام الاستثمارات, ونحن نتفهم ذلك وهذا هو التحدي الأكبر أمام اليمن, كما يسعى إلى خلق شراكة اقتصادية حقيقية خاصة مع دول المنطقة في مجلس التعاون الخليجي التي لا تتعدى فيها العمالة اليمنية نسبة الـ 30 في المئة قياسا إلى عددها قبل حرب الخليج الثانية .

وفي شأن الجهود المبذولة لإحلال السلام في صعدة .. أوضح الدكتور القربي أن القيادة السياسية قررت وقف العمليات العسكرية بعد التزام الحوثي بشروط الدولة الستة لإنهاء فتنة التخريب والتمرد, وذلك في إطار حرص الدولة على تكريس السلام والتفرغ لجهود البناء وإعادة الأعمار وإنهاء أي فتن تؤثر على الاقتصاد الوطني.

وفي معرض رده على أسئلة الصحافيين بشأن العلاقات مع الصومال والتأثيرات السلبية على اليمن جراء استمرار الاضطرابات وغياب الدولة في الصومال ..أكد الوزير القربي أن اليمن يتحمل الجزء الكبير من الأعباء التي خلفها استمرار الأوضاع المضطربة في الصومال .. موضحا أن اليمن يستضيف حاليا أكثر من 700 ألف لاجئ صومالي والكثير منهم غير مسجلين في قوائم المفوضية الدولية لشؤون اللاجئين.

وقال :" إنعكاسات المشكلة الصومالية, لم تمس اليمن بمفرده بل مست دولا كثيرة منها أثيوبيا واريتريا ".

وحول العلاقات اليمنية السعودية أكد وزير الخارجية أنها علاقات أخوية وتاريخية متميزة وتسير بخطى متسارعة لتعزيز جوانب التكامل والشراكة بين البلدين والشعبين الشقيقين في كافة المجالات .. منوها في ذات الوقت بالتنسيق القائم بين البلدين في الحرب على الإرهاب .

وفي شأن العلاقات مع إيران أكد الدكتور القربي وجود علاقات طيبة تربط بين اليمن وإيران .. لافتا إلى أن الدعم الذي تلقته العناصر الحوثية في صعدة كان قادما من بعض الحوزات الدينية هناك وليس من قبل الدولة والنظام الإيراني .

وعن العلاقة بين اليمن ودول أمريكا الجنوبية, أشار إلى أنها متميزة في الجوانب السياسية والاقتصادية خاصة مع البرازيل وكوبا .

حضر اللقاء رئيس الدائرة الإعلامية بوزارة الخارجية السفير محمد علي شيبان و المستشار الإعلامي بسفارة اليمن بالقاهرة خالد السودي .

التجربة الديمقراطية اليمنية رغم حداثتها قطعت خطوات مهمة

الخيارات التي انتهجها اليمن في حل مشكلاته الحدودية ساهمت في تحقيق التنمية الشاملة